الأمم المتحدة

A/C.2/71/SR.22

الجمعية العامة
الدورة الحادية والسبعون

Distr.: General
14 November 2016
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثانية والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد أندامبي (نائب الرئيس) ..... (كينيا)

المحتويات

البند ١٩ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة (تابع)

البند ٥٩: من جدول الأعمال: السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

16-18594 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

في غياب السيد دجاني (إندونيسيا)، تولى نائب الرئيس، السيد أندامي (كينيا)، رئاسة الجلسة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥:١٠.

البند ١٩ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة (تابع) (A/C.2/71/L.21)

مشروع قرار بشأن التدابير التعاونية الرامية إلى تقييم الآثار البيئية للنفايات الناتجة عن إغراق الذخائر الكيميائية في البحر وزيادة الوعي بتلك الآثار (A/C.2/71/L.21)

١ - **السيدة مورموكايتي** (ليتوانيا): عرضت مشروع القرار A/C.2/71/L.21، فقالت إن جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قدمت المشروع وانضمت إليها موناكو وسان مارينو، وهو يشكل متابعة لقرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٨. ويعكس المشروع الشواغل المتعلقة بالآثار البيئية الطويلة الأجل التي يحتمل أن تترتب على النفايات الناتجة عن إغراق الذخائر الكيميائية في البحر، بما في ذلك الآثار التي يمكن أن تلحقها بصحة الإنسان وسلامته وبالبيئة والموارد البحرية. ويأخذ مشروع القرار في الاعتبار آراء الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية الواردة في تقرير الأمين العام (A/71/190).

البند ٥٩ من جدول الأعمال: السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية (A/71/86-E/20/2016/13)

٢ - **السيدة خلف** (الأمينة التنفيذية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)): قدمت في بيانها المصحوب بعرض مصور التقرير المتعلق بالانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل (A/71/86-E/20/2016/13). ونظرا إلى ما يلزم تجهيز البيانات الواردة في التقرير من إعداد، فإن هذه البيانات تغطي الفترة المنتهية في آذار/مارس ٢٠١٦، ولا تشمل آخر التطورات.

٣ - وأضافت إن السياسات والممارسات الإسرائيلية ما برحت تنتهك القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان وتقوّض حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. وقد كان لآثارها المتراكمة منذ عام ١٩٦٧ أثر موهن على الشعب الفلسطيني وأدت إلى ازدياد حدة التوتر واندلاع أعمال العنف. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، اندلعت أعمال عنف في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك في أعقاب الاشتباكات التي وقعت في المسجد الأقصى، وأدرك الفلسطينيون أن إسرائيل تسعى إلى تغيير الوضع الراهن في الأماكن المقدسة وفي أماكن أخرى، وتقويض إمكانية إقامة دولة فلسطينية. ومع ذلك لا يزال هناك افتقار إلى محاسبة المستوطنين الإسرائيليين الذين ارتكبوا أعمال عنف واعتدوا على الممتلكات الفلسطينية أو الأماكن الدينية.

٤ - وأدت الممارسات التمييزية في التخطيط والتنظيم في القدس الشرقية، إلى جانب عمليات الهدم والتشريد القسري، إلى خلق بيئة قسرية تجبر الفلسطينيين على مغادرة المدينة، في حين أن أولئك الذين بقوا في المدينة يواجهون زيادة في الفقر والإهمال بسبب الافتقار الشديد إلى الخدمات. وفي الوقت نفسه، فإن حوادث الاستخدام المفرط للقوة ضد الفلسطينيين آخذة في الازدياد، وثمة حالات موثقة عن ما يبدو عمليات قتل خارج نطاق القضاء والإعدام بإجراءات موجزة لأفراد لم يكونوا يشكلون أي خطر وشيك. ومنذ عام ١٩٦٧، أفاد واحد من كل خمسة فلسطينيين عن قيام السلطات الإسرائيلية باحتجازه، في كثير من الأحيان، في انتهاك

للقانون الإنساني الدولي. وشملت هذه الانتهاكات الاستخدام المفرط للاحتجاز الإداري للسجناء المعتقلين دون تهمة أو محاكمة والإطعام القسري وغيره من أشكال المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة، فضلا عن الإهمال الطبي، بما في ذلك الأطفال. وسنت إسرائيل قانونا في تموز/يوليه ٢٠١٥ يسمح بالتغذية القسرية للسجناء المضربين عن الطعام، وهو إجراء وصفته الجمعية الطبية الإسرائيلية بأنه يعادل التعذيب.

٥ - وتكمن سياسة الاستيطان الإسرائيلية في صميم العديد من الممارسات التمييزية التي تشمل التوزيع غير العادل إطلاقا للمياه والحصول على الأراضي، فضلا عن نظام العدالة المزدوج في الضفة الغربية، حيث أدى هدم المنازل، ومصادرة الأراضي، وعمليات الإخلاء القسري وإلغاء تصاريح الإقامة، في جملة أمور، إلى خلق موجة متواصلة من التشريد. وقد استأنفت إسرائيل ممارسة هدم منازل أسر المهاجمين المشتبه فيهم، الأمر الذي يشكل انتهاكا واضحا للقانون الإنساني الدولي. وخلال أكثر من ٤٩ عاما من الاحتلال، صادرت إسرائيل حوالي ٢٠ في المائة من أراضي الضفة الغربية. ولا يزال الجدار المقام في الضفة الغربية، الذي قضت محكمة العدل الدولية بأنه غير قانوني، يشكل العقبة الرئيسية أمام حركة الفلسطينيين.

٦ - وأضافت قائلة: وفي الوقت نفسه، لا يزال ٠٠٠ ٧٦ شخص في غزة بلا مأوى نتيجة للاعتداء الإسرائيلي عام ٢٠١٤ ولم يتمكنوا من إعادة بناء منازلهم بسبب الحصار المستمر منذ تسع سنوات، والذي يعد عقابا جماعيا لـ ١,٨ مليون فلسطيني، فضلا عما يترتب عليه من آثار مدمرة على السكان والبنى التحتية والاقتصاد. وكانت النتيجة كارثة إنسانية عرقلت المشاريع التي تقوم بها الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى. فالقيود المفروضة على الوصول إلى الأراضي الزراعية، والقيود المفروضة على مناطق صيد الأسماك والتدمير الواسع النطاق للبنية التحتية للمياه ولمياه الفضلات والكهرباء قد ضاعفت المشاق وألحقت الضرر بالقطاع الزراعي وزادت من سوء ظروف المياه البحرية والتربة والهواء.

٧ - وعموما، لم يترك مجموع هذه السياسات الإسرائيلية للفلسطينيين سوى مجالا صغيرا للانتفاع من مياههم وأراضيهم. ومن خلال الاستمرار في استغلال الموارد الطبيعية الفلسطينية وتلويث البيئة، قام المستوطنون الإسرائيليون والشركات الإسرائيلية بخنق النشاط الاقتصادي للفلسطينيين، مما أدى إلى اقتصاد يعتمد على المعونات. ومثل هذا الاقتصاد لا يمكن وضعه على مسار التنمية المستدامة في ظل الوضع الحالي. وبعد نحو خمسين عاما من الاحتلال، سيحتاج فلسطيني واحد من أصل اثنين، أو نحو ٢,٣ مليون فلسطيني، إلى شكل ما من أشكال المساعدة الإنسانية في عام ٢٠١٦. ومعدل البطالة العام البالغ ٢٦ في المائة ومعدل البطالة بين الشباب البالغ ٤٠ في المائة يعطيان صورة قاتمة عما هو متوقع في المستقبل.

٨ - وأكدت أن الصحة والرفاه تأثرا أيضا بشدة بسبب الاحتلال. وكان انعدام الأمن الغذائي حادا للغاية في غزة، حيث كان نصف عدد الأسر تعاني من نقص في الغذاء. وفي غزة أيضا، يعاني البالغون والأطفال من الآثار النفسية للاحتلال ولا يحصلون على ما يكفي من الدعم في مجال الصحة العقلية وذلك بسبب تدهور الخدمات الصحية وآثار التدمير في عام ٢٠١٤. وللمرة الأولى منذ خمس سنوات، زاد معدل وفيات الأطفال الرضع في غزة. وتدهورت أيضا فرص حصول الأطفال الفلسطينيين على التعليم. وفي الضفة الغربية، تضرر أطفال المدارس من الآثار المجتمعة للتمييز في تخصيص الموارد، والقيود المفروضة على التنقل، والهجمات

والمضايقات التي يقوم بها المستوطنون الإسرائيليون والجيش الإسرائيلي. والحالة صعبة للغاية في غزة، حيث أجبر نقص المباني السليمة ٨٦ في المائة من المدارس على العمل بنظام الدوامين.

٩ - وانتقلت للحديث عن الحالة في الجولان السوري المحتل، الذي ضمته إسرائيل في عام ١٩٨١، في انتهاك للقانون الدولي، فقالت إن المواطنين السوريين يتعرضون لتمييز متواصل فيما يتعلق بالحصول على المياه والقيود المفروضة على قدرتهم على البناء في قراهم، ويواصل المستوطنون الإسرائيليون الانتقال إلى المنطقة، وتلقي الدعم الحكومي والحوافز وتوسيع استغلال مواردها الطبيعية. وهناك خطط قيد التنفيذ لجلب أعداد أكبر من المستوطنين.

١٠ - واختتمت كلمتها قائلة إن إسرائيل تستخدم على ما يبدو نهجا ثلاثي المستويات يعتمد على تشريد السكان والاستيلاء على أراضيهم وقمع جميع أشكال المقاومة، وهذه السياسات والممارسات الإسرائيلية في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل تواصل انتهاك القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، فضلا عن المبادئ الأساسية للقانون الدولي التي تنص على عدم جواز اكتساب الأرض بالقوة، ومبدأ عدم التمييز وحق الشعوب في تقرير المصير. وما لم تضع إسرائيل حدا لاحتلالها وتمتثل لأحكام القانون الدولي في جميع عناصره، فلن تكون هناك آفاق لتحقيق السلام.

وقت طرح الأسئلة

١١ - **السيد أبو شاويش** (المراقب عن دولة فلسطين): قال إن التقرير استخدم في عدد من الأماكن عبارات غير لائقة. ففي الفقرات ٦ و ١٦ و ١٩، استخدم تعبير ''قوات الأمن الإسرائيلية'' بينما كان ينبغي استخدام عبارة ''قوات الاحتلال الإسرائيلية''. واستخدمت في المقدمة عبارة ''أعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون الإسرائيليون المسلحون غير الشرعيين'' في حين أن جميع المستوطنين في الحقيقة غير شرعيين، وجميعهم يقوم بارتكاب أعمال عنف ضد الشعب الفلسطيني. وتتحدث الفقرة ١٧ عن الفلسطينيين الذين ''قتلوا بينما كانوا يقومون كما يزعم بهجمات ضد الإسرائيليين'' دون أن توضح بأن المزاعم المقصودة صدرت عن محققين إسرائيليين متحيزين، وقد ثبت في كثير من الحالات زيف هذه المزاعم. واستخدمت عبارة ''خطوات إجرائية وقانونية'' في الفقرة ٤٠ بالإشارة إلى نقل حوالي ٥٠ عشيرة بدوية فلسطينية في المنطقة جيم دون توضيح أن النظام ''القانوني'' الذي اتخذت تلك الخطوات بموجبه هو نظام الاحتلال الإسرائيلي. وأشارت الفقرة ٥٠ إلى وفاة طفل صغير ووالديه في تموز/يوليه ٢٠١٥ في حريق أُضرم عمدا دون تبيان أن وزير الدفاع الإسرائيلي نفسه قد أقر بأن قوات الاحتلال الإسرائيلية تعرف هوية الجناة ولكنها كانت تؤخر اعتقالهم ومحاكمتهم. وهناك حاجة إلى مزيد من التفاصيل في الفقرة ٨٢ لتحديد كيف قامت إسرائيل بمنع الفلسطينيين من تطوير مواردهم من الغاز الطبيعي قبالة ساحل غزة، فضلا عن ضرورة الإشارة إلى أربع آبار نفط في الضفة الغربية تقوم إسرائيل باستغلالها لصالحها.

١٢ - وأضاف قائلا إن هناك عدة مواضيع لم يتطرق إليها التقرير على الإطلاق. فممارسة إسرائيل المتمثلة في الاحتفاظ بالإيرادات الجمركية ألحقت ضررا جسيما بالاقتصاد الفلسطيني. وهناك أيضا تباين كبير بين دخل الإسرائيليين والفلسطينيين، الأمر الذي يعني أن دفع الأسعار والضرائب نفسها على السلع الأساسية غير منصف في حد ذاته. كما أن البيانات المتكررة من جانب المسؤولين الإسرائيليين التي يستبعدون فيها إمكانية حل الدولتين لها أثر يثبط الاستثمار في المناطق الفلسطينية. ولم يتطرق التقرير أيضا إلى الصحفيين الفلسطينيين الذين اضطروا إلى الإضراب عن

الطعام أو الطرق المختلفة التي يلجأ إليها الاحتلال لمنع الفلسطينيين من جني أقصى فائدة من السياحة في الأماكن المقدسة في فلسطين، بما في ذلك إجبار مجموعات السائحين على المبيت في إسرائيل وليس في الأرض الفلسطينية. كما أن القوانين العنصرية الأخيرة التي أقرها البرلمان الإسرائيلي وتقسيم الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس إلى كانتونات كان لها أيضا تأثير سلبي على الاقتصاد الفلسطيني. ويواجه الفلسطينيون عقبات رئيسية تعترض التجارة مع العالم الخارجي وهم مضطرون لأخذ طرق معقدة وتستغرق وقتا طويلا للذهاب إلى العمل. ولم يحدد التقرير أيضا كيف تستغل الشركات التجارية الإسرائيلية المستوطنات الإسرائيلية للتهرب من دفع الضرائب. وأعرب عن الأمل في تغطية هذه المواضيع في التقارير المقبلة.

١٣ - **السيدة خلف** (الأمينة التنفيذية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا): قالت في ردها على المراقب عن دولة فلسطين إن الكثير من ملاحظاته دقيقٌ وسوف تؤخذ هذه الملاحظات في الاعتبار في التقارير المقبلة، على الرغم من أن الحد الأقصى لعدد الكلمات المحدد بـ ٠٠٠ ٨ كلمة لا يسمح بإيراد كل تفصيل من تفاصيل معاناة الفلسطينيين والسوريين.

١٤- وفيما يتعلق باستخدام العبارات في التقرير، قالت إن الإسكوا ستعيد دراسة التقرير لمعرفة ما إذا كانت تقاريرها المقبلة يمكن أن تستخدم لغة تعكس بشكل أدق واقع الاحتلال. وفيما يتعلق بمسألة المستوطنين، فإن الأمم المتحدة تعتبر جميع المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة مستوطنات غير شرعية؛ ولذلك، فإن عبارة ''مستوطنين إسرائيليين غير شرعيين'' المستخدم في التقرير لا ينبغي أن تفهم بأن هناك وجودا مشروعا لأي مستوطن من المستوطنين الإسرائيليين في الأراضي المحتلة. فالتقرير استخدم العبارة بصيغتها الواردة في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٧/٢٠١٥. وفيما يتعلق بالتكاليف الاقتصادية التراكمية للاحتلال، فتلك مسألة تقع خارج نطاق التقرير. على أن الإسكوا وغيرها من وكالات الأمم المتحدة بدأت تبني إطارا تحليليا يسمح بإجراء تقييم أكثر دقة لهذه التكاليف.

١٥ - وذكرت أنه عندما كانت الحالة غير متوازنة بوضوح، كان يجب الإبلاغ عنها على هذا النحو. ويعكس التقرير أن أحد الجانبين، أي السلطة القائمة بالاحتلال، يفرض الحقيقة على أرض الواقع. وما من دولة واحدة باستثناء إسرائيل ذاتها لم تعترف بعدم مشروعية توسيع مستوطناتها. وقد انتهكت إسرائيل ميثاق الأمم المتحدة، وعددا لا يحصى من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة والعديد من صكوك القانون الدولي. وأكد قرار الجمعية العامة ٣٢٤٦ (د-٢٩) من جديد ''حق جميع الشعوب غير القابل للتصرف في تقرير المصير والحرية والاستقلال''، وأكد من جديد أيضا ''شرعية كفاح الشعوب في سبيل التحرر من السيطرة الاستعمارية والأجنبية والاستعباد الأجنبي بكافة الوسائل المتاحة، بما في ذلك الكفاح المسلح''. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، قال الأمين العام إن من طبيعة البشر أن يقاوموا الاحتلال، الذي كثيراً ما يشكل حاضنة قوية للكراهية والتطرف. وسيكون من المفيد أن نذكر بالمقارنة التي عقدها رئيس الأساقفة ديزموند توتو بين الإذلال المنهجي للفلسطينيين من الرجال والنساء والأطفال على أيدي أفراد قوات الأمن الإسرائيلية ومعاملة الأفارقة السود في جنوب أفريقيا على أيدي قوات الأمن التابعة لحكومة الفصل العنصري. فقد قال رئيس الأساقفة توتو ''إن الذين يغضون الطرف عن الظلم إنما يديمون الظلم. فإذا وقفت على الحياد أمام ما تراه من ظلم، فإنك اخترت أن تقف إلى جانب الظالم''.

مناقشة عامة

١٦ - **السيد أبو شاويش** (المراقب عن دولة فلسطين): قال إنه في أحد اجتماعات مجلس الأمن في الآونة الأخيرة، ادّعى المستوطن الذي يقوم بدور الممثل الدائم للسلطة القائمة بالاحتلال لدى الأمم المتحدة أن تقارير الأمم المتحدة عن الحالة الفلسطينية متحيزة ضد إسرائيل. ثم علَّق قائلا إن تلك التقارير، في واقع الأمر، لم تغطِّ سوى جزء من جرائم إسرائيل، وهو ما يعزى في جزء منه إلى رفض إسرائيل دخول المحققين الدوليين إلى فلسطين، وأيضا إلى أن شبكة الإرهابيين الدبلوماسيين التي تمتلكها إسرائيل لجأت إلى الحيلة المجرَّبة الناجحة مستخدمةً ادعاءات معاداة السامية لإسكات أي نقد. بل إن أولئك الإرهابيين الدبلوماسيين بلغوا حد منع القاضي ريتشارد غولدستون من جنوب أفريقيا، وهو زميل يهودي وواضع تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة، من حضور احتفال البلوغ (بار ميتزفاه) لحفيده. وفيما بعد، شنّوا حركة محمومة ضد القرار ٢٥/١ باء الذي اتخذه المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) لمجرد أنه أعاد التأكيد على الحقيقة الثابتة التي مفادها أن المسجد الأقصى وحائط البراق ليس لهما صلة تاريخية باليهود. وأضاف أن رئيس الوزراء الإسرائيلي نفسه شارك في حملة مسعورة ضد منظمة بيتسيلم الإسرائيلية لحقوق الإنسان بعدما شاركت في الآونة الأخيرة في اجتماع صيغة آريا مع أعضاء مجلس الأمن بشأن المستوطنات الإسرائيلية.

١٧ - واستطرد قائلا إنه بعد سبعة عقود من الخسارة الأولى لنسبة ٧٨ في المائة من الأراضي الفلسطينية، تحوَّل اللاجئون الفلسطينيون الذين كان عددهم ٧٠٠ ٠٠٠ لاجئ إلى ٥ ملايين لاجئ. وبعد خمسة عقود على احتلال ما تبقى من فلسطين، لا تزال إسرائيل تسيطر على ٦١ في المائة من الضفة الغربية، التي تحتوي حاليا على قرابة ٦٠٠ ٠٠٠ مستوطن. وتواصل إسرائيل الحصار الذي فرضته منذ ١٠ سنوات على قطاع غزة. وقال إنه يبدو من قبيل العبث إصدار تقارير لا تكلف إسرائيل نفسها عناء قراءتها من الأساس. ثم أشار إلى أن المستوطنات الإسرائيلية تشكل انتهاكا مباشرا لاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، وهي جريمة حرب، وينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ خطوات فورية تحت مظلة القانون الدولي والقرارات الدولية المعترف بها لتقديم مرتكبي تلك الجريمة وشركائهم إلى العدالة. واختتم حديثه بتجديد نداء وفده إلى الدول الأعضاء بمقاطعة السلع المنتَجة في المستوطنات، وعدم منح جنسيات بلادهم لمستوطني الضفة الغربية، ولا قبول أوراق اعتمادهم الدبلوماسية، ولا منحهم مزايا تجارية، ولا تأشيرات الدخول أو المرور العابر.

١٨ - **السيدة بارامانون** (تايلند): تكلمت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقالت إن تقرير الإسكوا، رغم أنه مؤلم، كان مفيدا لإبرازه الممارسات والسياسات الإسرائيلية المستمرة التي لا تنتهك حقوق الأشخاص الذين يعيشون تحت الاحتلال العسكري الإسرائيلي فحسب ولكنها تؤثر سلبا على حالتهم الاجتماعية والاقتصادية أيضا. وأكدت دعم المجموعة الثابت والقاطع لجهود التنمية الاقتصادية التي يبذلها الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ولتطلعاته، وللسكان السوريين في الجولان السوري المحتل.

١٩ - وأشارت إلى أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة تشمل التعهد بعدم ترك أي أحد خلف الركب. ثم استدركت قائلة إن التقرير قيد النظر كشف أن الشعب الفلسطيني والسكان العرب في الجولان السوري المحتل سيُتركون خلف الركب ولن يتمكنوا من

الاستمتاع بثمار التنمية المستدامة ما داموا محرومين من السيادة على مواردهم الطبيعية. وقالت إن الآثار الضارة الناجمة عن الاحتلال تشمل ارتفاع معدلات البطالة، ومستويات الفقر المتفشي، وانتشار النزوح والتشرد، والمشاكل الصحية الواسعة النطاق، وانعدام الأمن الغذائي الحاد، وعدم كفاية عدد المدارس، وارتفاع معدلات التسرب منها، إلى جانب زيادة الاعتماد على المعونة من أجل تلبية الاحتياجات الأساسية. وفي مجال البيئة، قالت إن الآثار تشمل استغلال الموارد الطبيعية الفلسطينية وتعريضها للخطر واستنزافها، فضلا عن وضع العقبات التي تحول دون تنفيذ المشاريع البيئية ذات الأهمية الحيوية، مثل محطة تحلية المياه ومحطة معالجة مياه الصرف الصحي في غزة التي هي في أمس الحاجة إليهما، وتلزمان لمعالجة قضايا الصرف الصحي والصحة، بما في ذلك الحصول على مياه الشرب المأمونة. وقد أسفر تدمير شبكات الكهرباء ونقص الوقود والكهرباء عن عجز مزمن في الطاقة.

٢٠ - وأضافت أنه تبيَّن في التقرير أن الاقتصاد الفلسطيني والجولان السوري المحتل لا يمكن أن يوضعا على مسار للتنمية المستدامة في ظل الوضع الراهن. وأشارت إلى أن مجموعة الـ ٧٧ والصين تكرران النداء الذي وجهه المجتمع الدولي بوضع حد فورا لعمليات الإغلاق المنهجية والتدابير التقييدية. وأكدت مجددا موقف المجموعة ومفاده أنه عند تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وجميع الوثائق الختامية الكبرى، ومتابعتها واستعراضها، يجب مراعاة الصعوبات الشديدة التي تواجهها الشعوب التي تعيش تحت الاحتلال الاستعماري والأجنبي، ويجب أن يسعى المجتمع الدولي لإزالة العقبات التي تحول دون الوفاء الكامل بحقها في تقرير مصيرها، فتلك العقبات تؤثر سلبا على تنميتها الاقتصادية والاجتماعية وقدرتها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنفيذها.

٢١ - **السيد ملاوين** (جنوب أفريقيا): تكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية، فقال إنه من الواضح أن السياسات والممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية والسورية المحتلة تعرقل مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية، بل وتدفعه في الاتجاه المعاكس أحيانا، مما يقوّض حق الشعب الفلسطيني في التنمية وتقرير المصير. وأشار إلى أن هذا الوضع يطرح تساؤلا عما إذا كانت قد روعيت مصالح الأشخاص الذين يعيشون تحت الاحتلال الأجنبي مراعاة وافية في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والخطة الحضرية الجديدة، وخطة عمل أديس أبابا، واتفاق باريس المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وأردف قائلا إن المستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية المقامة على أراض فلسطينية تقع في صميم السياسات التمييزية وانتهاكات حقوق الإنسان الواسعة النطاق، التي تقوض فرص السلام والتنمية المستدامة. والنقص الشديد في خدمات الكهرباء والمياه، والتدمير المتعمد للمنازل وسبل العيش والبنية التحتية، والعمليات العسكرية الكبرى المتكررة، ومصادرة الأراضي، والتوسع في بناء المستوطنات، وطول أمد القيود المفروضة على التنقل والتجارة تشكل حالة إنسانية فريدة هي نتيجة مباشرة لاحتلال دام ٥٠ عاما. وفي ختام حديثه قال إن الاقتصاد الفلسطيني لا يمكن أن يحقق التنمية المستدامة في ظل هذه الظروف، وأن الفلسطينيين لن يصدقوا شعار ”عدم ترك أي أحد خلف الركب“ إلا عندما ينتهي الاحتلال الإسرائيلي وممارساته الهدّامة.

٢٢ - **السيد الكواري** (قطر): تكلم باسم منظمة التعاون الإسلامي، فقال إن تقرير الإسكوا يشهد على النمط المنهجي لانتهاكات إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لحقوق الإنسان والقانون الدولي، وما ينجم عنها من تدهور حاد ومقلق للحالة على أرض الواقع والذي أفضى إلى أزمة

حقوق إنسان في أوساط السكان الفلسطينيين. وأشار إلى أن استمرار الاحتلال أمر غير مقبول أخلاقيا وقانونيا وسياسيا. والتقييم الوارد في التقرير لا يمثل سوى جزء من الانتهاكات التي تواصل إسرائيل وقواتها العسكرية ومستوطنوها ارتكابها ضد الشعب الفلسطيني وأرضه، مع الإفلات التام من العقاب، حيث عجز المجتمع الدولي عن محاسبة إسرائيل بموجب القانون. واستطرد قائلا إن الدمار الاجتماعي والاقتصادي والإنساني والبشري الذي سببه الاحتلال ترتبت عليه في الوقت ذاته آثار خطيرة على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني، حيث قوَّض بشدة أي جهود لتحقيق التنمية المستدامة على الرغم من تقديم المساعدات إلى الشعب الفلسطيني على مدى سنوات طويلة من جانب المجتمع الدولي، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة العاملة في الميدان. وعلى الرغم من النداءات التي وجهها المجتمع الدولي إلى إسرائيل بوقف سياساتها غير القانونية، وعلى الرغم من أن المستوطنات تشكل أكبر عقبة أمام تحقيق الحل القائم على وجود دولتين، فإن إسرائيل لم تستمر في أعمالها غير القانونية فحسب، وإنما كثَّفتها أيضا، بما في ذلك بناء مستوطنات وما يرتبط بها من بنية تحتية على أرض فلسطينية محتلة. وأضاف أنه قد حدثت زيادة حادة في معدل هدم هياكل المساعدة الإنسانية الممولة من الجهات المانحة أيضا.

٢٣ - وقال إن إمعان السلطة القائمة بالاحتلال في استغلال الموارد الطبيعية، وعرقلة تنقل الفلسطينيين باستخدام تدابير متعددة، بما في ذلك الضم، وجدار الفصل العنصري، ونظام التصاريح ونقاط التفتيش، والعقاب الجماعي المنهجي لجميع السكان المدنيين الفلسطينيين يدل على أنها أكثر اهتماما بتوطيد سيطرتها على الأراضي الفلسطينية من تحقيق السلام والأمن. وكل هذه الانتهاكات يجب أن تتوقف ويجب إجبار إسرائيل على احترام القانون الدولي. وأردف قائلا إنه لا يمكن أن يبقى الشعب الفلسطيني مستثنى من المسؤولية عن حماية المدنيين من الفظائع والانتهاكات الصارخة للقانون. وشدّد على أن موضوع المساءلة يضاهي في درجة إلحاحه موضوع معالجة الأزمة الإنسانية، ذلك أنه في غياب المساءلة ستنعم إسرائيل بمزيد من الإفلات من العقاب وستتمادى في غيّها تجاه الشعب الفلسطيني.

٢٤ - وأردف قائلا إنه بغية إحراز تقدم ملموس نحو السلام والأمن والازدهار، يجب على إسرائيل أن تنهي احتلالها وأن تمتثل للقانون الدولي بدون استثناء. فعدم التعجيل في تحقيق هذه النتيجة لن يؤدي إلا إلى زيادة معاناة الفلسطينيين وسيفضي إلى مزيد من زعزعة الاستقرار، مما سيخلِّف عواقب بعيدة المدى، ليس أقلها الأثر المترتب على التنمية المستدامة المتمشية مع خطة عام ٢٠٣٠. واختتم حديثه قائلا إن منظمة التعاون الإسلامي تدعو جميع الدول الأعضاء والأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وبرامجها إلى مواصلة دعمها للشعب الفلسطيني لتساعده في جهوده الرامية إلى نيل حقوقه وتحقيق تطلعاته الوطنية المشروعة إلى العيش في عدل وكرامة في دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية.

٢٥ - **السيد لواتي** (تونس): تكلم باسم مجموعة الدول العربية، فقال إن التقرير قدم تغطية واقعية للانتهاكات المتواصلة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي ترتكبها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني والسكان العرب في الجولان السوري المحتل. وأضاف قائلا إن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تستخدم سياسات وممارسات تمييزية تشمل احتكار الموارد المائية، وقد تسببت في قتل وإصابة مدنيين من بينهم نساء وأطفال ومتظاهرون سلميون. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قُتِل ٢١٢ فلسطينيا من بينهم ٤٠ طفلا، علاوة على إصابة أكثر من ١٦ ٠٠٠ شخص بجروح من بينهم ٦ ٠٠٠ طفل.

٢٦ - وأضاف قائلا إن المستوطنين الإسرائيليين المسلحين يرتكبون أعمال العنف ويدمرون الممتلكات، في حين اعتُقل آلاف الفلسطينيين ودُمرت منازلهم. وخلال عام ٢٠١٥، هدمت السلطات الإسرائيلية ٥٤٤ مبنى، من بينها ٧٩ في القدس الشرقية، متسببة في تشريد أكثر من ٧٥٠ فلسطينيا. وفرضت إسرائيل قيودا على تنقل الأشخاص والسلع، لا سيما من خلال الحصار المفروض على غزة ومواصلة بناء الجدار في الضفة الغربية. وواصلت إسرائيل كذلك استنزاف الموارد الطبيعية الفلسطينية وتدمير البنية التحتية، بسبل منها إتلاف شبكات المرافق التي تزود آلاف الفلسطينيين بالمياه والكهرباء. وهذه الممارسات تقوض أي أمل في الوصول إلى حل قائم على وجود دولتين. وتعتزم إسرائيل جلب ١٠٠ ٠٠٠ مستوطن جديد إلى الجولان السوري المحتل، بينما تواصل ممارساتها التمييزية ضد السكان العرب هناك، بما في ذلك منع الزراعة والرعي في مساحات واسعة من الأراضي، وفرض أسعار غير عادلة على شراء المياه والتنقيب عن الموارد الطبيعية.

٢٧ - وقال إن مجموعة الدول العربية تدعو الدول الأعضاء والأمم المتحدة والمنظمات الدولية إلى تكثيف جهودها من أجل مساعدة الشعب الفلسطيني، وحماية حقوق السكان العرب في الجولان السوري المحتل. واعتبر وضع حد فوري للاستيطان الإسرائيلي الخطوة الأولى الضرورية من أجل التوصل إلى حل سلمي وعادل وشامل للنزاع في الشرق الأوسط، يضمن حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولة مستقلة كاملة السيادة وقابلة للعيش ومتواصلة جغرافيا، عاصمتها القدس الشرقية، على الأرض المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وفقا لمبادرة السلام العربية. واختتم حديثه قائلا إن السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال الانسحاب الإسرائيلي الكامل من كافة الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، بما في ذلك الجولان السوري المحتل والأجزاء التي لا تزال محتلة في الجنوب اللبناني.

٢٨ - **السيدة بهانا تينوكو** (نيكاراغوا): قالت إن التحدث عن التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي ليس ممكنا بينما يعيش شعب بأكمله تحت نير الاحتلال العسكري عاجزا عن التحكم في أراضيه ومياهه وموارده الطبيعية الأخرى، وتلبية الاحتياجات الأساسية لمواطنيه. وشددت على أنه يجب تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في التنمية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأعربت عن قلق وفد بلدها من استمرار تدهور الحالة، الأمر الذي يستلزم الضغط على البلدان المتواطئة بسلبيتها في خلق المعاناة للشعب الفلسطيني.

٢٩ - وأضافت أن تحقيق التنمية المستدامة في الأراضي المحتلة يقتضي أولا الامتثال للقرارات الصادرة التي تطالب بإنهاء الاحتلال واحترام حق تقرير المصير والسيادة، الأمر الذي من شأنه أن يمكِّن اللاجئين من العودة إلى الأراضي التي كانت ملكا لهم في الماضي. وأعربت عن أمل وفد بلدها في أن يساعد اعتماد مشروع القرار الذي قدمته مجموعة الـ ٧٧ والصين في إطار البند ٥٩ من جدول الأعمال في التخفيف من حدة الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها السكان المدنيون الفلسطينيون والسوريون الذين يعيشون تحت الاحتلال الأجنبي وأن يسهم في نهاية المطاف في الجهود الدولية الرامية إلى وضع حد للظلم، طبقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني وحقوق الإنسان. واختتمت كلمتها قائلة إن إقامة السلام في الشرق الأوسط يعتمد على حل القضية الفلسطينية ويتطلب انسحاب إسرائيل من لبنان ومرتفعات الجولان السورية وجميع الأراضي العربية المحتلة. ويلزم أيضا وضع حد للتدخل

الخارجي في شؤون المنطقة من أجل تحقيق السلام والأمن في الشرق الأوسط لصالح الشعوب العربية والشعب الإسرائيلي.

٣٠ - **السيد أكسيوما** (إندونيسيا): قال إنه لا يمكن وضع الاقتصاد الفلسطيني على الطريق نحو التنمية المستدامة وذلك بسبب سياسات التخطيط، والقوانين والممارسات التي تطبقها السلطة القائمة بالاحتلال، التي دأبت على تجاهل القرارات والنداءات العديدة الصادرة عن المجتمع الدولي بوقف أنشطتها غير القانونية. وإن استمرار التوسع في بناء المستوطنات غير الشرعية يتسبب في عواقب اقتصادية واجتماعية وخيمة، ولا سيما نتيجة قيام المستوطنين الإسرائيليين بمصادرة الأراضي وتحويل مسار الموارد المائية قسرا، وإتلاف البساتين والمحاصيل، والاستيلاء على الآبار. ومشكلة التنمية الاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة هي في جوهرها مشكلة سياسية، وليست فنية؛ ولهذا السبب، فإن الحل السياسي شرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة للشعب الفلسطيني.

٣١ - وقال إن حكومته استضافت مؤتمر القمة الاستثنائي الخامس لمنظمة التعاون الإسلامي، الذي عُقِد في جاكرتا في آذار/مارس ٢٠١٦، وقد لفت المؤتمر انتباه المجتمع الدولي إلى الحاجة الملحة إلى التوصل إلى حل شامل وعادل ودائم للقضية الفلسطينية. وتقدم حكومة بلده المساعدة التقنية إلى الفلسطينيين على الصعيدين الثنائي والإقليمي؛ فقد دشنت في إطار الشراكة الاستراتيجية الآسيوية - الأفريقية الجديدة ١٢٨ برنامجا في مجالات تشمل الحكم الرشيد والأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم والزراعة والرياضة والتدريب الدبلوماسي والسياحة والصحة والطاقة وتمكين المرأة. كما نفَّذت حكومة بلده في عام ٢٠١٦ برامج لبناء قدرات الفلسطينيين بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية. وفي الختام أكد من جديد تضامن وفد بلده مع فلسطين حكومة وشعبا في كفاحها المشروع في سبيل ممارسة حقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير وفي السيادة على مواردها الطبيعية.

٣٢ - **السيدة شربجي** (الجمهورية العربية السورية): قالت إن قوات الاحتلال الإسرائيلية تواصل فرض قوانينها العنصرية في الجولان السوري المحتل في انتهاك لقرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١). وهي تقدم حوافز مالية تصل إلى ١٢٠٠٠ دولار لتشجيع الأسر الإسرائيلية على الاستيطان في الجولان لفترة لا تقل عن خمس سنوات، في حين تمنع السوريين من الانتفاع من مورد رزقهم الرئيسي المتمثل في الزراعة من خلال إغلاق مساحات واسعة من الأراضي ومنع تصدير المحاصيل إلى الوطن الأم سورية. وتواصل إسرائيل أيضا طمر النفايات السامة في الجولان، مما تترتب عليه عواقب صحية وبيئية كارثية. وفي الوقت نفسه، يعمل الاحتلال الإسرائيلي على حرمان السوريين من استخدام مواردهم الطبيعية، ويتقاضى منهم ثلاثة أضعاف ما يتقاضاه من المستوطنين ثمنا للمياه. وقد صادرت السلطة القائمة بالاحتلال أيضا أراض سورية من أجل إقامة محطات لتوليد الكهرباء بقوة الرياح واستخراج النفط بالتعاون مع شركات غربية وأمريكية.

٣٣ - وأضافت قائلة إن إسرائيل قدمت خلال الأزمة الحالية في سورية الدعم اللوجستي والعناية الطبية إلى إرهابيي ومرتزقة جبهة النصرة وغيرها من الجماعات الإرهابية. وقد بسط الجيش الإسرائيلي نفوذه مؤخرا على منطقتي وادي اليرموك ووادي الرقاد في ريف درعا المتاخمتين للجولان السوري المحتل، ويساعد الجماعات الإرهابية المسلحة على طرد أهالي القرى من هاتين المنطقتين.

٣٤ - واختتمت كلمتها قائلة إن ممارسات إسرائيل غير الإنسانية والعنصرية في الأراضي الفلسطينية والسورية

المحتلة تعرقل جهود تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ودعت اللجنة إلى دعم الحقوق المشروعة للشعوب العربية الرازحة تحت الاحتلال برفض أي قرارات تهدف إلى تبييض صفحة إسرائيل.

٣٥ - **السيد العتيبي** (المملكة العربية السعودية): قال إن تقارير عديدة وثقت انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي السافرة للحقوق الفلسطينية، التي تشمل جدار الفصل العنصري، وبناء المستوطنات، والاستخدام المفرط للقوة، وهدم المنازل، وجرف الأراضي الزراعية، واعتماد سياسات الإغلاق، وإعاقة الوصول إلى الرعاية الصحية وفرص العمل والأسواق والموارد الطبيعية والمساعدة الإنسانية. وإن الحصار المفروض على غزة له عواقب كارثية على فرص العمل، والإنتاجية، ومستويات المعيشة والأمن الغذائي، ويؤدي إلى استمرار الأزمة المالية على الرغم من الإصلاحات التي تقوم بها السلطة الفلسطينية.

٣٦ - وأردف قائلا إن موقف بلده منذ بدء الاحتلال الإسرائيلي لما تبقى من أرض فلسطين التاريخية في العام ١٩٦٧ كان داعما لحق الفلسطينيين في دولة مستقلة وذات سيادة عاصمتها القدس. وإن مساجد الحرم الشريف وباحاته وأسواره وأبوابه هي ملك فلسطيني عربي إسلامي. وإن إطلاق أسماء توراتية على هذه الأماكن هو اصطفاف مباشر إلى جانب الرواية التاريخية المزورة للاحتلال الاسرائيلي. وأشاد بالقرار ١/٢٥ باء الصادر عن المجلس التنفيذي لليونسكو مؤكدا أن عبارة ”الوضع القائم“ في فلسطين تعني الوضع الذي كان قائما منذ العهد العثماني والانتداب البريطاني. وأدان محاولات المستوطنين دخول باحات المجلس الأقصى والكنائس الفلسطينية وتدنيسها.

٣٧ - ومضى قائلا إن المملكة العربية السعودية تضع القضية الفلسطينية على رأس أولوياتها، وتأمل في التوصل في نهاية المطاف إلى بناء علاقات سلام بين جميع دول المنطقة على أساس الانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي الفلسطينية والسورية واللبنانية المحتلة منذ عام ١٩٦٧. واختتم كلمته قائلا إن إسرائيل يجب أن توقف انتهاكاتها وأن تمتثل لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك قرارات الجمعية العامة بشأن حق الفلسطينيين غير القابل للتصرف في الاستفادة من مواردهم وحقهم في التعويض عن أي موارد استهلكت أو تعرضت للخطر بسبب التدابير غير القانونية التي تتخذها إسرائيل. وأعرب عن أمله في أن تكرس لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) تقاريرها المقبلة لتغطية كل التحديات التي يواجهها قطاع السياحة الفلسطيني وغيرها من العقبات التي تحول دون تحقيق الفلسطينيين أهداف التنمية المستدامة.

٣٨ - **السيد راميريز كارينيو** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن بلده يعيد تأكيد إدانته احتلال إسرائيل الأراضي الفلسطينية والجولان السوري باعتباره انتهاكا واضحا لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. وعلاوة على ذلك، فإن احتلال إقليم بالقوة لا يمنح المحتل حقا في الاستفادة من أرضيه أو موارده. وإن الإجراءات التمييزية التي تتخذها إسرائيل، إلى جانب استمرار أعمالها العدوانية العسكرية ضد الشعب الفلسطيني والبنى التحتية الفلسطينية، تؤثر بشكل مباشر على التنمية الاجتماعية الاقتصادية المستدامة في الأراضي المحتلة. وقد كشف التقرير مدى ارتفاع التكاليف الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن الاحتلال الإسرائيلي، إلى جانب عزل السكان الفلسطينيين وتشريدهم، وبناء المستوطنات غير الشرعية في الأراضي الفلسطينية، وفرض القيود على التنقل. وأضاف إن من بين أخطر العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي استغلال إسرائيل غير المشروع للموارد الطبيعية الفلسطينية والتسبب في تدهورها، بما في ذلك تلويث مخزونات المياه الجوفية

والأراضي الصالحة للزراعة، وانقراض النباتات والحيوانات، ووضع العراقيل التي تمنع فلسطين من تطوير احتياطات الغاز الطبيعي لديها قبالة ساحل غزة.

٣٩ - وأضاف قائلا إن فنزويلا تحترم مبدأ الإدارة السيادية للموارد الطبيعية؛ وإن الاستغلال غير المشروع لهذه الموارد من جانب طرف ثالث، ولا سيما القوى الاستعمارية، ينتهك السيادة الوطنية ويزيد من حدة الفقر واليأس لدى السكان. ولا يمكن للبلدان النامية أن تبدأ في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ دون أن تكون لديها القدرة على السيطرة على مواردها لتلبي بها احتياجاتها الأساسية. وتابع قائلا إن الفلسطينيين لا يمكن أن يعلقوا آمالا على تحقيق أهداف التنمية المستدامة ما لم يتمتعوا بالاستقلال والحرية، وإن سلطة الاحتلال تنهب الموارد الطبيعية دون أدنى اكتراث بالعواقب البيئية. ولا يمكن لقطاع غزة، بعد تدمير بناه التحتية بأكملها، بما في ذلك المدارس والمستشفيات والمساكن، أن ينفذ خطة عام ٢٠٣٠ بينما هو يرزح تحت الحصار. واعتبر أن الاحتلال هو السبب الجذري والوحيد للحالة الاقتصادية الصعبة التي يعانيها الشعب الفلسطيني، وأن الجهود الدولية الرامية إلى دعم فلسطين غير كافية. واختتم كلمته قائلا إن بلده يؤكد من جديد مطالبته باتخاذ إجراءات أقوى في الجمعية العامة، وفي مجلس الأمن بشكل خاص، الذي انتخب بلده عضوا فيه. إذ لا يجوز للأجهزة الرئيسية للمنظمة أن تقف مكتوفة الأيدي أمام مسألة بهذه الخطورة.

٤٠ - **السيدة هوما** (ملديف): قالت كثيرا ما سمعنا مقولة أن لا تنمية بدون سلام ولا سلام بدون تنمية. وبما أن تحقيق التنمية غير ممكن بدون الحق في الأرض والموارد الطبيعية، لذا سيظل البند ٥٩ من جدول الأعمال موضوع مناقشة. وقد أوضح التقرير أن العزل والتمييز لا يزالان متفشيين في عملية توزيع المياه، والوصول إلى الأراضي، وحرية التنقل، والاحتكام إلى النظام القانوني. ولا زالت الأوضاع تتدهور يوما بعد يوم، بسبب تدمير المنازل، ومصادرة الأراضي، وعدم كفاية الخدمات الأساسية، والحصار المستمر المفروض على غزة.

٤١ - وأضافت قائلة إن من غير الممكن تحسين الظروف القائمة في الأرض الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل دون احترام مبادئ عدم جواز حيازة الأراضي بالقوة وعدم التمييز، على النحو المكرس في ميثاق الأمم المتحدة. وقالت إن وفد بلدها يعيد تأكيد دعمه الثابت لحقوق الفلسطينيين، بما في ذلك ضرورة تبني حل الدولتين بوصفه خطوة أساسية نحو حماية حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وحقه في تقرير المصير. ويدين وفد بلدها بشكل قاطع جميع الممارسات والسياسات التي تنتهك القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. واعتبرت سيادة القانون على الصعيد العالمي أساس العلاقات الدولية وركيزة لدوام السلام والاستقرار.

٤٢ - واختتمت كلمتها قائلة إن إسرائيل تقوض باحتلالها وسياساتها وممارساتها حق الشعب الفلسطيني في التنمية وتقرير المصير والسلام. وستترتب على الاحتلال عواقب دائمة؛ فالعنف والتمييز والكراهية لن تفضي يوما إلى السلام، بل إلى مزيد من العنف والكراهية والتطرف. لذا فإن خطة عام ٢٠٣٠ لا يمكن أن تتحقق ما لم تنل جميع الشعوب الخاضعة للاحتلال الاستقلالَ والسيادة، بما في ذلك قضية فلسطين والجولان السوري.

٤٣ - **السيد حاجي محمدي** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن الشعب الفلسطيني لن يتمتع بمنافع التنمية المستدامة يوما ما دام لا يتمتع بسيادة على موارده الطبيعية. وإن سلطة الاحتلال تدوس على حقوقه وكرامته منذ زمن طويل: فقد

أجبر على مغادرة دياره، وحرم من حقه في السعي إلى تحقيق الازدهار الاجتماعي والاقتصادي في وطنه، وحرم من حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير. ولا تزال المستوطنات الإسرائيلية آخذة في التوسع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، التي لا تزال سوقا أسيرة للصادرات من إسرائيل. وقد تدهورت الظروف الاجتماعية والاقتصادية في غزة ولا تزال إسرائيل تصادر الأراضي الزراعية الفلسطينية في الضفة الغربية من أجل بناء المساكن والبنى التحتية لاستخدامها حصرا من قبل المستوطنين. وإن سياسات الاستيطان الإسرائيلية تنتهك القانون الدولي وجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. كما أن العقاب الجماعي الذي تفرضه إسرائيل يشكل انتهاكا جسيما للقانون الإنساني الدولي، وجرائم ضد الإنسانية، وتهديدات خطيرة للسلم والأمن والاستقرار في العالم. وإن وجود المستوطنات غير الشرعية وتوسعها يشكلان صميم سياسات الفصل العنصري الإسرائيلية وانتهاكات حقوق الإنسان، وهي تشمل عمليات هدم البيوت، والتمييز في توزيع المياه والوصول إلى الأراضي، وفرض القيود على التنقل.

٤٤ - ومضى قائلا إن وفد بلده يحث منظومة الأمم المتحدة على تعزيز برامج المساعدة التي تقدمها للتخفيف من معاناة الفلسطينيين وسكان الجولان السوري المحتل عن طريق توفير الموارد الكافية والأنشطة التنفيذية الفعالة. واختتم كلمته قائلا إن أي حل للأزمة في فلسطين، بما في ذلك سبل ووسائل تحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي في الأرض الفلسطينية المحتلة، يتطلب إنهاء الاحتلال فورا واستعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة القادرة على البقاء وعاصمتها القدس الشريف وأن يتمتع بسيادة كاملة على موارده الطبيعية.

٤٥ - **السيد كاسترو كوردوبا** (كوستاريكا): قال إن وفد بلده يعتقد اعتقادا راسخا بأنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة بدون سلام ولا تحقيق السلام بدون تنمية مستدامة. ومع ذلك، فإن الشعب الفلسطيني لا يزال يتعرض للتمييز والحرمان اللذين يقفان حاجزا في وجه تطلعاته المشروعة نحو التنمية. ووصف الحالة السياسية، وتحديدا الحالة الأمنية الداخلية في الأراضي الفلسطينية، بأنها معقدة للغاية. وقال إن وفد بلده يعيد تأكيد دعوته الطرفين إلى إعادة تفعيل آليات الحوار وتعزيزها والعمل معا على نحو شفاف لما فيه مصلحة سكان كل منهما. وإن كلا الطرفين يتحمل مسؤوليات، وإن كانت هذه المسؤوليات متباينة، في مسيرة تحقيق التنمية المستدامة. ويجب أن تُستأنف المفاوضات بشأن القضايا الجوهرية للنزاع على أساس ما سبق التوصل إليه من التزامات واتفاقات بناء على القانون الدولي ودعم المجتمع الدولي.

٤٦ - واختتم كلمته قائلا إن اللجنة، بعد مرور عام على اعتماد خطة عام ٢٠٣٠، يجب أن تكفل الدعم لتحقيق التنمية المستدامة في فلسطين. وفي هذا السياق، من المهم ضمان إمكانية الحصول على الخدمات الصحية الأساسية والتعليم الجيد، وتمكين المرأة، وإمكانية الحصول على المياه والصرف الصحي والطاقة المستدامة. ومن أجل بناء مجتمعات سلمية وشاملة للجميع، من المهم للغاية أيضا العمل على أن يصبح احترام جميع حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، حقيقة واقعة بالنسبة إلى فلسطين. ويجب على إسرائيل والسلطة الفلسطينية التركيز على هدف رئيسي واحد، ألا وهو كفالة التنمية المستدامة للشعب الفلسطيني حتى لا يتخلف أحد عن الركب.

٤٧ - **السيد راجا زايب شاه** (ماليزيا): قال إن تقرير الإسكوا يؤكد أن حالة حقوق الإنسان في الأرض

الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل تزداد سوءا. وإن وفد بلده في مجلس الأمن يقف في طليعة الوفود التي تسلط الضوء على ما تقوم به إسرائيل من توسيع مستمر لمستوطناتها غير الشرعية دون هوادة على الرغم من الانتقادات الهائلة التي تتعرض لها من المجتمع الدولي. واعتبر سياسات إسرائيل القمعية المتمثلة في بناء جدار داخل الأرض الفلسطينية المحتلة، واستغلال الموارد الطبيعية الفلسطينية، وهدم المنازل، وإلغاء حقوق الإقامة، وإجراء العمليات العسكرية، وفرض قيود خانقة على حركة الأشخاص والبضائع، انتهاكا لحقوق الفلسطينيين. وإن أعمال الغدر الوحشية المرتكبة ضد الشعب الفلسطيني، بما في ذلك هدم المنازل والتمييز في توزيع المياه وإمكانية الوصول إلى الأراضي لها أثر بالغ القسوة من الناحية الجسدية والنفسية على الأطفال الذين لم يعرفوا في فترة انتقالهم إلى مرحلة البلوغ إلا الاحتلال والقمع والعنف، وهي لا تبشر بالخير بالنسبة إلى فرص تحقيق السلام في الشرق الأوسط.

٤٨ - وحث وفد بلده منظومة الأمم المتحدة على زيادة المساعدات التي تقدمها إلى الفلسطينيين وسكان الجولان السوري المحتل، ودعا المجتمع الدولي إلى تقديم التمويل الكافي والموثوق إلى الوكالات المعنية، بما في ذلك وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، فضلا عن تقديم الموارد المالية لتيسير عملها للحد من المشاق التي يسببها التعدي على سيادة الفلسطينيين وسكان الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية. وأدان وفد بلده أيضا ما جرى مؤخرا من ترحيل للناشطات اللائي كن على متن أسطول الحرية زيتونة - أوليفا الذي جاء من أجل كسر طوق الحصار البحري المفروض على قطاع غزة. واختتم كلمته قائلا إن وفد بلده يؤيد دعوة القيادة الفلسطينية إعلان عام ٢٠١٧ سنة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي ورفع الظلم التاريخي الذي ما برح الشعب الفلسطيني يعاني منه منذ نصف قرن.

٤٩ - **السيد سليمان** (العراق): قال إن تقرير الإسكوا يظهر أن الاحتلال الإسرائيلي ينتهك القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ويؤثر على الظروف الاقتصادية والاجتماعية في الأرض الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل. وإن جدار الفصل، وحصار غزة، وغيرهما من القيود المفروضة على حركة تنقل الفلسطينيين تحرم الشعب الفلسطيني من الاستفادة من موارده الطبيعية بشكل كامل. وإن سياسة الاستيطان التي تمارسها إسرائيل ومحاولاتها الرامية إلى تغيير التكوين الديمغرافي للقدس يشكلان تحديا صارخا لنحو اثني عشر قرارا من قرارات مجلس الأمن. وإن هذه الممارسات ستقضي على أي مبادرة للسلام.

٥٠ - واختتم كلمته قائلا إن الشعب الفلسطيني له الحق في استخدام أرضه والاستفادة من مياهه وموارده الطبيعية، وله الحق في المطالبة بالتعويض نتيجة لاستغلال موارده الطبيعية أو استنفادها بسبب التدابير غير المشروعة التي تتخذها سلطات الاحتلال. وقد بات تعهد خطة عام ٢٠٣٠ بألا يتخلف أحد عن الركب صعب المنال في فلسطين نتيجة استمرار الحصانة من العقاب التي تتمتع بها إسرائيل. ودعا الدول الأعضاء إلى تأييد مشروع القرار المتعلق بالبند الحالي من جدول الأعمال، وأعرب عن دعمه لاقتراح الرئيس الفلسطيني إعلان عام ٢٠١٧ سنة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي.

٥١ - **السيد الحمراني** (الإمارات العربية المتحدة): قال إنه على الرغم من أن العديد من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة طالبت إسرائيل بوقف بناء المستوطنات غير الشرعية على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، فإنها

لم تستجب لهذه القرارات، بل مضت في زيادة أنشطتها، ما أدّى إلى تفتيت الضفة الغربية وتقييد وصول الفلسطينيين إلى مواردهم الطبيعية. وتواصل إسرائيل احتلالها غير الشرعي للجولان السوري، ويعاني السكان العرب من التمييز وتقييد حركتهم وحرمانهم من الحصول على الموارد اللازمة للعمل وكسب العيش. وقد أدّى إقامة جدار الفصل إلى مصادرة الأراضي وتدمير مصادر المياه وتفكك المجتمع الفلسطيني. وحرم تفشي الفقر وارتفاع نسبة البطالة وانعدام الأمن الغذائي والمائي الشعب الفلسطيني من حقه في تحقيق التنمية المستدامة. ومضى قائلا إن المجتمع الدولي يجب أن يلتزم بضمان تحقيق التنمية المستدامة بإزالة المعوقات التي تحد من قدرات الشعب الفلسطيني على تحقيقها.

٥٢ - وأعرب وفد بلده عن تأييده لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في تقرير مصيره وفي استغلال موارده الطبيعية وإقامة دولته المستقلة ضمن حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، وفقا لجميع القرارات الدولية ذات الصلة ومرجعيات مدريد ومبادرة السلام العربية. وأكّد كذلك على عروبة الجولان السوري وحق الشعب السوري في استرداد الجولان المحتل. ويجب على المجتمع الدولي تكثيف جهوده من أجل التوصل إلى تسوية شاملة ودائمة للوضع في الشرق الأوسط تكفل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لكافة الأراضي العربية المحتلة، بما فيها مرتفعات الجولان. وأشاد وفد بلده بالجهود التي تبذلها كيانات الأمم المتحدة من أجل مساعدة الشعب الفلسطيني، وأعرب عن دعمه لحقه في أن يصبح دولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة. وتحثّ الإمارات العربية المتحدة المجتمع الدولي والمؤسسات المالية والجهات المانحة على تقديم المساعدة إلى الأونروا لكي تكفل للشعب الفلسطيني القدرة على تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وإعادة بناء مؤسساته إلى أن تتحقق التسوية الشاملة والعادلة لقضية الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد، قال إن بلده يتبرع سنويا بمبلغ ١,٨ مليون دولار للميزانية الأساسية للأونروا، بالإضافة إلى تبرعات أخرى بقيمة ١٥ مليون درهم.

٥٣ - **السيدة الجازي** (الأردن): قالت إن الاحتلال الإسرائيلي يعوّق التقدم الاقتصادي والاجتماعي الفلسطيني منذ ما يقارب نصف قرن. فالمستوطنات الإسرائيلية وجدار الفصل العنصري وإلغاء حقوق الإقامة في القدس الشرقية ومصادرة الأراضي والموارد وسياسات الإغلاق والقيود المفروضة على التنقل، تسهم كلها في استمرار حرمان الشعب الفلسطيني من حقه في التنمية. وقد دخل الحصار المفروض على غزة الآن عامه العاشر. ومع استمرار الأزمة المالية، شهد الفلسطينيون تباطؤا في النمو الاقتصادي وارتفاعا في معدلات البطالة والفقر ونقصا في الأغذية وتقلّصا في القطاع الزراعي وانخفاضا في الدخول وزيادة في معدلات التضخم. وأردفت قائلة إن مختلف التقارير تحدثت بالتفصيل عن آثار مصادرة الأراضي وتجريفها واقتلاع الأشجار والطرق الالتفافية التي يبنيها المستوطنون على الزراعة الفلسطينية. وحتى المياه يجري توزيعها بطريقة تمييزية. وفي غزة، منعت إسرائيل وصول الفلسطينيين إلى ٥٠ في المائة من الأراضي الزراعية و ٨٥ في المائة من مواردهم السمكية. وقُدّرت الخسائر الناجمة عن الحروب الثلاث التي شُنّت منذ عام ٢٠٠٨ بثلاثة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي.

٥٤ - واختتمت كلمتها بالقول إن الاحتلال الإسرائيلي ليس انتهاكا للقانون الدولي فحسب، بل هو أيضا انتهاك لحق الشعب الفلسطيني في تحقيق التنمية. وحثّت الدول الأعضاء على الضغط على إسرائيل لتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية. وفي الوقت نفسه، ينبغي

للمجتمع الدولي أن يواصل تقديم المساعدات اللازمة للشعب الفلسطيني كي يتمكّن من تلبية احتياجاته الأساسية.

٥٥ - **السيد الناكوع** (ليبيا): قال إن إسرائيل تواصل بناء جدار الفصل الذي اعتبرته محكمة العدل الدولية غير قانوني عام ٢٠٠٤. وأردف قائلا إن سلطات الاحتلال ألحقت خلال عام ٢٠١٥ أضرارا كبيرة بالبنية التحتية للمياه في الضفة الغربية ودمّرت آباراً وبركا وخزانات مياه، وأتلفت آلاف الهكتارات من الأراضي بحرقها ورشها بالمواد الكيميائية وبإلقاء النفايات فيها. واستمر هدم المنازل في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، بمعدل مقلق فيما تواصل توسّع المستوطنات. وكانت آثار التشرد حادة لا سيما في غزة، حيث قُطعت شبكات المياه والصرف الصحي عن عدد كبير من السكان، وظلّ الحصار المستمر يعيق التعافي من الهجوم العسكري الذي شُنّ عام ٢٠١٤. وفي الجولان السوري المحتل، تواصل أيضا بناء المستوطنات وحُرم السكان من الوصول إلى مصادر المياه والأراضي الزراعية.

٥٦ - وأضاف إنه بالنظر إلى الأهمية المحورية لأهداف التنمية المستدامة في جدول أعمال اللجنة، ينبغي للوفود أن تنظر في أثر جميع تلك الإجراءات الإسرائيلية على فرص التنمية المتاحة للفلسطينيين. فلا يمكن القضاء على الفقر وتحقيق الأمن الغذائي إذا ما حُرم الناس من سبل معيشتهم ومواردهم الطبيعية. ولا يمكن تحقيق المساواة بين الجنسين والغالبية العظمى من النساء الفلسطينيات المؤهلات خارج سوق العمل. ولا يمكن بناء مجتمعات لا يهمّش فيها أحد في ظروف يسودها التمييز والفصل العنصري والحصار. فممارسات الاحتلال الإسرائيلي تشكّل انتهاكا للعديد من الصكوك الدولية، بما في ذلك اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب. وفي ختام كلمته أكد من جديد دعم بلده لحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولة مستقلة على كامل أرضه وعاصمتها القدس، وحق جميع اللاجئين في العودة إلى وطنهم، وحثّ المجتمع الدولي على العمل من أجل فك الحصار المفروض على غزة وحماية حقوق الفلسطينيين بموجب القانون الدولي.

٥٧ - **السيدة سكوت** (ناميبيا): قالت إن وفد بلدها يشعر ببالغ القلق من الأنباء التي تفيد بالتعجيل في تشييد المستوطنات الإسرائيلية وجدار الفصل العنصري، واستغلال الموارد الطبيعية الفلسطينية، وزيادة عمليات هدم المنازل والمؤسسات الاقتصادية والبنى التحتية الزراعية. واعتبرت القيود الخانقة التي وضعتها إسرائيل على التنقّل بحصارها المفروض على غزة بمثابة عقاب جماعي للشعب الفلسطيني. وقالت إن حكومة بلدها تدعو الحكومة الإسرائيلية إلى الكف فورا عن بناء المستوطنات وبناء الجدار، ووقف تدمير المنازل والممتلكات الفلسطينية، والامتثال للفتوى الصادرة في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤ عن محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة. ويجب على إسرائيل أيضا أن توقف استغلال الموارد الطبيعية في الأرض الفلسطينية المحتلة وفي الجولان السوري المحتل؛ فالخسائر التي لحقت بالأراضي والمياه والموارد الطبيعية الأخرى وتقلّص حجمها هي بعض العوامل الرئيسية التي حالت دون ازدهار الاقتصاد في الأرض الفلسطينية المحتلة.

٥٨ - وتؤيد ناميبيا توافق الآراء الدولي على ضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي غير المشروع. فالحق في إقامة دولة وفي الاستقلال هو أحد الحقوق الوطنية والقانونية وغير القابلة للتصرف لجميع الشعوب، ومنها الشعب الفلسطيني؛ ومن غير المقبول أن يظل الاقتصاد الفلسطيني يعتمد اعتمادا شديدا على المساعدة الدولية بسبب العوائق الكثيرة التي تعترض الأنشطة الاقتصادية العادية. وأردفت قائلة إن الحجة بأن فلسطين ليست مؤهّلة لإقامة دولة بسبب سوء حالتها

الاقتصادية هي حجة باطلة، لأن ذلك لم يكن يوما معيارا يُعترف على أساسه بكيان دولة ما ولا عاملا يؤخذ في الاعتبار لدى تقدّم بلد للحصول على العضوية في الأمم المتحدة. وأوضحت قائلة إن ١٣٢ بلدا سبق أن اعترفت بفلسطين بوصفها دولة، وقد حان الوقت للاعتراف دوليا بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره. ومن المؤسف أن السلطة القائمة بالاحتلال تسعى على نحو سافر إلى توطيد احتلالها غير الشرعي وجعله واقعا لا رجعة فيه، بينما هي تتمتّع في الوقت عينه بتعاطف بعض الجهات واعترافها ومساعدتها.

٥٩ - ودعت ناميبيا المجتمع الدولي إلى أن يواصل بذل جهوده لكفالة احترام الالتزامات الناشئة بموجب القانون الدولي من أجل ضمان وضع حد لجميع الممارسات الإسرائيلية غير المشروعة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، لا سيما برنامجها الاستيطاني. واختتمت كلمتها قائلة إن حكومة بلدها تؤمن إيمانا قويا بأن السبيل الوحيد المتاح للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي المحتلة في سياق تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ هو الاعتراف الدولي الرسمي بدولة فلسطين.

٦٠ - **السيد جاد** (مصر): قال إن سكان الأرض الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل يعيشون في ظل الاحتلال الإسرائيلي في عالم بعيد كل البعد عن تطلعات خطة عام ٢٠٣٠ والصكوك الدولية الأخرى مثل الخطة الحضرية الجديدة التي اعتمدها مؤخرا مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث). واعتبر توسيع المستوطنات الإسرائيلية انتهاكا سافرا للقانون الدولي. فهدم المنازل ومصادرة الأراضي والقيود المفروضة على العرب الذين يريدون بناء منازل لهم في الضفة الغربية قد أفقر السكان إلى درجة أصبح فيها كل فلسطيني من أصل اثنين بحاجة إلى شكل من أشكال المساعدة الإنسانية وصار فيها ٧٥ في المائة من سكان القدس الشرقية يعيشون تحت خط الفقر. وبتقييد حركة الفلسطينيين بموجب هذه التدابير الإسرائيلية التعسفية، مثل بناء جدار الفصل، ليس من المستغرب أن تشير التقديرات إلى أن الاقتصاد الفلسطيني يعمل بنصف طاقاته فقط.

٦١ - وأردف قائلا إن ما يثير القلق بصورة خاصة في ضوء الهدف ٦ من أهداف التنمية المستدامة بشأن المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي هو احتكار إسرائيل للموارد المائية في الضفة الغربية، حيث يحصل المستوطن على أضعاف نصيب الفرد الفلسطيني من المياه. وفي الجولان السوري المحتل كذلك، يُحرم المزارعون السوريون من الوصول إلى مصادر المياه بينما تحصل المستوطنات الإسرائيلية على كميات وفيرة منها. ولا يمكن للحالة التي يصفها التقرير أن تستمر. واختتم كلمته قائلا إن إنجاز وعد خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ بألا يتخلف أحد عن الركب في الأرض الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل ليس ممكنا ما دام الاحتلال الإسرائيلي مستمرا.

٦٢ - **السيد بن مؤمن** (بنغلادش): قال إن استمرار إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، باحتلال الأراضي الفلسطينية ومواصلة الانتهاك المنهجي لحقوق الإنسان والاعتداءات العشوائية على المدنيين وتوسيع المستوطنات غير الشرعية يشكل انتهاكا لحقوق الشعب الفلسطيني. وقد أثّر الدمار الذي نجم عن قرابة خمسة عقود من الاحتلال تأثيرا شديدا على الظروف المعيشية. فالحالة الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية متردية، ولا سيما في ظل الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة، الذي يدخل الآن عامه العاشر. وتتفاقم الصعوبات من جراء تدمير المنازل والممتلكات واستغلال الموارد الطبيعية الفلسطينية واستهلاكها. ويؤدي

الاحتلال والحصار إلى نقص في المياه والوقود والكهرباء، ويشكّلان عقبات تحول دون تنفيذ المشاريع البيئية البالغة الأهمية، مثل إنشاء مرافق لتحلية المياه ومعالجة مياه الصرف الصحي، وقد ألحق هذا أضرارا بالنظافة العامة وبصحة السكان وسلامتهم. لذا يجب إيجاد حل لهذه المسائل بصورة عاجلة.

٦٣ - ومضى قائلا إن أهداف التنمية المستدامة قابلة للتطبيق عالميا، بغض النظر عن الوضع السياسي. بيد أن الشعب الفلسطيني والشعب السوري لن يجنيا فوائد التنمية المستدامة حتى يتمتعا بالسيادة على مواردهما الطبيعية. وأضاف إن وفد بلده يدعو المجتمع الدولي إلى حمل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على وضع حد للانتهاك المنهجي للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان لكي يتمكّن اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، واقتصاد الجولان السوري المحتل، من النمو. واختتم كلمته قائلا إن عدم تمتع الشعب الذي يعيش على تلك الأراضي بحق تقرير مصيره يشكل عقبة كبيرة في وجه تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٦٤ - **السيد الشعيبي** (عمان): قال إن التقرير يبيّن أن إسرائيل تواصل تشييد المستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة وبناء جدار الفصل فيها واستغلال الموارد الطبيعية الفلسطينية وهدم المنازل وإلغاء حقوق الإقامة في القدس الشرقية وهي تشن العمليات العسكرية وتغلق المناطق وتفرض قيودا على حركة الأشخاص والبضائع، بما في ذلك الحصار المفروض على غزة. وتشكل سياسات إسرائيل انتهاكا للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وقد استخدمت إسرائيل في الجولان السوري المحتل كذلك القوة المفرطة وفرضت قيودا على حرية التنقل ووسّعت المستوطنات واحتكرت الموارد الطبيعية. وطالب في ختام كلمته المجتمع الدولي بإجبار إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على احترام القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ووقف كافة الممارسات غير الشرعية ورفع القيود المفروضة على الشعب الفلسطيني وسكان الجولان السوري المحتل حتى يستطيعوا تحسين ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية ويتمكنوا من العيش حياة كريمة.

رفعت الجلسة الساعة ١٨:٠٠.